

التقريب الكينزي

المفك كينزي في تحليله على انتقال النقود الكلاسيكي حيث أقر بأن زيادة أو
 صرورة تدفق النقود في الحياة الاقتصادية، والإبقاء على التوازن الكلي، ويعتبر
 تحليله تحليلاً تقنياً ويرى من الصعب الفصل بين الجانبين والتماس
 التقديري، وقد عانوا هناك حيث يرى كينزي العكس تماماً أي أن الطلب خلق النقود
 ويعتبر النقود سلعاً كأي سلع أخرى، فالطلب لها هي نفسها هو سعر الفائدة
 ولم يرد كينزي أن الإحتياط هو في الإستخدام الكامل وسعر الفائدة كذلك
 ظاهرة تحدث نتيجة وعنى العرض والطلب على النقود، ولهذا فقد أنشأ
 كينزي المقاماً كينزياً للنقود وأدمجها في التقريب الكينزي، وكذلك حصل من تحليله
 المنهجية النقدية، وركز على السياسة المالية.

II - عرض النقود:

كما في التحليل الكلاسيكي، إن عرض النقود M^s هو خارج أي تحت سيطرة
 لوزير المالية السلطات النقدية، فهو مستقل عن سعر الفائدة، فزيادة عرض
 النقود يؤدي إلى انتقال المنفعة من العرض النقود نحو العرض والعكس فإن انخفاض
 في عرض النقود يؤدي إلى انتقال المنفعة من العرض نحو العرض، فكلما انخفض
 عرض سعر الفائدة لا يتأثر

$M^s = 110$ عرض النقود إحصائي
 $M^d = 120/P$ العرض الحقيقي



110
 120/P
 130
 140

والإشارة مع كلاسيك هي أن عرض النقود يتحدد من طرف السلطات النقدية
 حيث أنه ليس له علاقة مع سعر الفائدة
 الأهم = هو كل شيء نمتلكه نحنه القيمة
 وهو المبرر الذي نؤثر على سعر الفائدة



1- اطلب على العقود عند كسوف (تقديم السيولة)

على العكس من التعليل الكلاسيكي يعتبر كسوف أن الوقت الاقتصادي لا
أن مختلف بل عقود لها نفس القيمة وليس فقط لأجل تنفيذ العمليات المالية
لكن ما تدور حولها لها مفهوم تقديم السيولة أي يمكن لهم أن يطلبوا
العقد أو حل الأفضى الأهم التقديري وليس فقط الأهم المبدأ كالأ
والمستندات. وقد ظهر (9) دوافع للطلب على العقود والتي تقسم حسب
تقديم السيولة بوجهين:

1- دافع المعاملات: إن للأفراد والعائلات كما للمؤسسات الاقتصادية
توافق في الأبرار والتمتع أي هناك حاجة زمنية بين الممول على
البيع أو التوزيع (دفع) وقبض القيمة. التناقضات عملاً يتقاضى الأجر
وأحياناً آخر الشركة كمنفعتهم تكون أو تتفرق على كل الأخذ الزمني
على الشهر التالي. إذا جازي الأجرز مختلف بخود من صورها في شكل نقد لا
تسوية مع التفضيلات

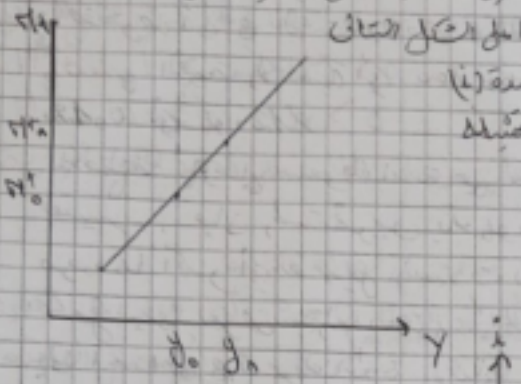
2- دافع الإستثمار: ويحصل الطلب على العقود (التفاضل) لأجل موازنة
التفضيلات بين التوسع في الإنتاج، التوسع... دافع الطلب لأجل
المعاملات. دافع الطلب لأجل الإستثمار كمثل دافع الطلب والمعاملة بين
والمطلوب لتدفع أي كلما زاد الدخل زاد الطلب على طرفين التفاضلين.
تساوي دافع الاستمرار

3- دافع المبررة: الذي يعتبر دافعاً لشعور الفائدة أي كلما انخفضت
الفائدة زاد الطلب على العقود حتى تصل إلى مستوى صاعدة السيولة
أي يكون الطلب على العقود لأنفسه المبررة بالنسبة لسعر الفائدة
La trappola dell'equilibrio

1- دافع المعاملات (المعاملات) والإحتياط (الاحتياط) إن الطلب على السو
لدفع المعاملات والإحتياط يعتمد على الدخل الوطني (ال) إن كل زيادة
في الدخل الوطني (ال) تؤدي إلى الزيادة أو عدمه أي هو المعاملات
إستثمار المعاملات ولهذا أحياناً كذا الدافع هو نسبي أو إستراتيجي هو
الوطني

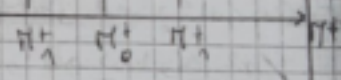
2- $g > 0$ (ال) $g < 0$ (ال) $g = 0$ (ال)
3- $g > 0$ (ال) $g < 0$ (ال) $g = 0$ (ال)

يمكن اعتبار γ كسعر طوشر مرونة الطلب على النقود لتجمل المعاملات، الأرباح
 بالنسبة للدخل، ويمكن تفسيرها على الشكل التالي
 عندنا γ دفع مستقل عن سعر الفائدة (نا)
 لا يتأثر بسعر الفائدة ويمكن تحييده
 على الشكل التالي:



(10)

عند أي زيادة في الطلب على النقود لكل
 هذا الدفع تنزيم بالانتقال عن 11% إلى
 بولوزي خط سعر الفائدة إلى اليسار
 والعكس حين كل انخفاض لهذا الدفع يؤدي
 إلى انتقال 11% إلى اليمين، إذا ما حللنا
 تقديري نقول إن هذا التحليل بالنسبة إلى
 دفع الإستثمار أو المعاملات يتطابق مع



التحليل الكلاسيكي، الآن، الفرق بيني من ظاهرة تقمير السيولة عن
 صراحة دفع المخرجة

2. دفع المخرجة، إن هذا الدفع مستقل عن الدخل الحقيقي لكنه مرتبط
 سعر الفائدة حيثما الدفع يعطي للنقود دورا وظيفيا مقربا للقيمة.

أي هناك إمكانية المخرجة بين الأرباح مجردة عن أصولها على شكل بونو
 وهذا لا يجب الاستفادة من بضبات والأهميات في سوق الأوراق
 المالية، هذا الدفع يتصل على أن هناك علاقة متبادلة بين الطلب على النقد
 من أجل المخرجة وسعر الفائدة، هذه العلاقة تدلنا أن سعر الفائدة
 وأسعار الأوراق المالية (سندات) (التي تفرص) كما الخاضع متساويان

مثال:

إذا أصدرت سندات بقيمة 100 مليون وعلامة
 10 في سعر فائدة ثابت مساهم 10 مليون أي أن معدل

$$100 \cdot 10\% = 100a$$

معدل الفائدة السنوي هو 11%

• نفترض أن في الوقت اللازم هناك إشارات صيدة لنفس الورقة كما
• بنفس القيمة والقيمة أي 100 و لكن محدود أو عند أكبر مساوي
بالمكون أي هو 12% و

$$100 \cdot 12\% = 12c$$

ملاحظة: ارتفاع سعر الفائدة عن حد إلى 12%

تفسير: حين المستقرين يتجهون الآن إلى السندات الجديدة التي
مرددها أكبر أي تفصيل السندات الجديدة، ولهذا سعرها في السوق
كامل فيها لتوفر شراء السندات الجديدة، وهذا يرفع العرض تقريبا
إلى انخفاض في سعر الفائدة، وبذلك تنخفض سعر هذه الورقة طالما بقيت
في حال إلى حاصل ضرب السعر المعدل الجديد مساوي للمردود الجديد
أي:

$$\text{معدل الفائدة للسندات الجديدة} = \frac{\text{سعر السندات الجديدة}}{\text{سعر السندات القديمة}}$$

$$11\% = \frac{10}{100} \cdot 120 = 12\% \quad \text{حيث } 100 = \frac{10}{100} \cdot 1000$$

ومن هذا يمكن القول الآن لتحرك السوق الآن أو أصبح كإحدى السندات
القديمة والسندات الجديدة معدل عائداً واحد يساوي 12%
و العكس إذا افتراضنا في السوق سندات جديدة، معدل 10% فهذا
مثلاً: 12% كما يشاركون بتمويل الإبقاء السندات القديمة على
شراء سندات جديدة، فالعرض يقل مما يزيد لسعرها، هذا يؤدي
إلى انخفاض معدل سعر الفائدة أي يصبح

$$\frac{10}{100} = \frac{10}{100} \cdot 120 = 12\%$$

وهنا عندنا علاقة عكسية بين سعر الفائدة الثابت وسعر

الورقة طالما ذات الدخل الثابت، ومنه لا بد استغلال الوقت
المستثمر حول تحركات سعر الفائدة أي:

1. إذا كان سعر الفائدة مرتفعاً: إذا قيسر السند (الورقة المالية)

منخفض، النتيجة لوائه من الأضيق الشراء طاليا للسندات إذا

توقعنا انخفاض في سعر الفائدة الذي يقابله ارتفاع في سعر السند

2. إذا كان سعر الفائدة منخفضاً: سعر السندات مرتفع فإنه من

مما يحتمل ان، استنادا علينا أو لأن إذا توعدنا أنه سيكون إرتفاع في
 سعر الفائدة مستقبلا. إذا فالحل هو - حين الطلب على التوفيق
 دالة متناقصة لسعر الفائدة $\pi^1 = h_1(i) \cdot h_2(i) < 0$
 $\pi^2 = h_1(i) \cdot h < 0$

حيث h مثل المعامل (h) مؤثر سوية الطلب على التوفيق لأجل المتغيرة
 بالنسبة إلى سعر الفائدة.

(12)

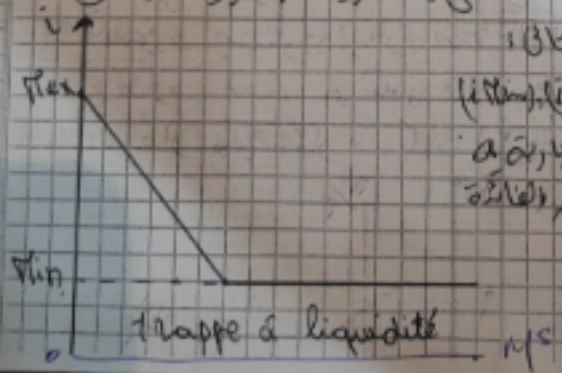
حان حينئذ يتبين أن هناك ظاهرتين لهاته الدالة:

1- يوجد معدل الفائدة (i) حيث تكون الطلب على التوفيق
 لأجل التوفيق يكون مساويا لـ (0) حيث $h = 0$ أي معدل الفائدة
 في حالة حموى كان كونه متساويا للاقتصاديين يتوقعون (سواء توقعوا
 المالية منقطفون) لنزل في سعر الفائدة. وإرتفاع الأسعار الورقة المالية
 فلهذا طنت هذا الحد الأعلى الأستغناء الاقتصادية تقوم بصالة كل
 التعميمات المنقضية لأجل عرايا، استنادا، إذا ما يكون تفصيل لسيرة
 ودرام، وتتميز عرايا استنادا يكون كامل.

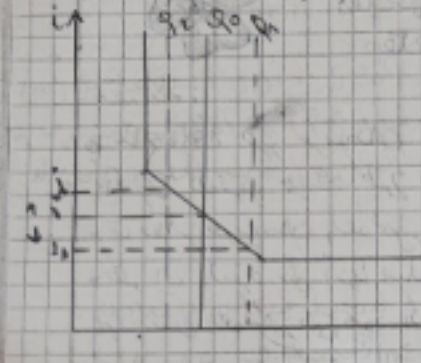
2- يوجد سعر الفائدة أدنى (مطلوبا) أين تكون الطلب على التوفيق
 لأجل التوفيق يكون لا متناهيا (ص) حيث $h = \infty$ وطالما سعر الفائدة
 في حالة مستواه، لأن حيث لا يمكن تحمضه أكثر من ذلك إذا هناك توقعات
 بالنسبة للأفراد الاقتصادية تقول بأنه سرتقو مستقبلا أي توقعات
 بارتفاع الأسعار المستات. في هذا المجال أو في هذا الحد تفصيل السيرة
 يكون كاملا. وبالجملة فإن تفصيل أو الطلب على استنادا يكون (كما هو
 في النسبة) كينز في هذه الحالة فهي: صهولة السيولة ولكن

توضيح ذلك في الرسم البياني التالي:

يؤيد من التمثيل أنه بين (i, h) و (i, π)
 أن الطلب على التوفيق لأجل التوفيق له
 دالة متناقصة بالنسبة لسعر الفائدة



5- صا صياحة ولنتود عند كين (أخر الزيادة أو التمهيد في فهم التود)



1- الزيادة في الكلفة والتوريد في مبداء التود
 إن الزيادة في كلفة والتوريد في مبداء التود
 الزيادة في كلفة والتوريد في مبداء التود
 المعصاة بتود في زيادة التود التود
 والتود أن الزيادة في الكلفة والتود
 على مستوى التود التود التود
 التود التود التود التود التود

2- انخفا في الكلفة التود
 التود التود التود التود التود التود
 التود التود التود التود التود التود

وعموما في الكلفة التود التود التود التود التود
 من سياسة التود التود التود التود التود
 التود التود التود التود التود التود
 التود التود التود التود التود التود
 التود التود التود التود التود التود

معان الزيادة أو التود في الكلفة التود التود التود التود
 التود التود التود التود التود التود
 التود التود التود التود التود التود
 التود التود التود التود التود التود

Milton Friedman, Dan Patrick
 التود التود التود التود التود